الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

بـــــيـان

الســـــــفيـر مـيـلاد عـطيـــة

المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام الدورة المائة وستة للمجلس التنفيذي

9 -12 تموز 2024

H.E Ambassador Milad ATIEH

Permanent Representative of Syrian Arab Republic

To the OPCW

9-12 July 2024

الرجـاء المراجعة أثنـاء الإلقـاء

السيد الرئيس،

في البداية، أتقدم إلى سعادة السفير أندريس تيران بارال المندوب الدائم لجمهورية الإكوادور لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتهنئة لانتخابه رئيساً للمجلس التنفيذي، ونتمنى له النجاح في إدارة أعمال هذه الدورة.

ينضم وفدي إلى بيان دول حركة عدم الانحياز والصين الأطراف في الاتفاقية، الذي تم قدمته سعادة سفيرة أوغندا إلى هذه الدورة.

السيد الرئيس،

لقد نفذت الجمهورية العربية السورية كل ما يترتب عليها من التزامات بموجب عملية انضمامها إلى الاتفاقية، وبذلت قصارى جهدها وعملت بكل جد والتزام ومصداقية وشفافية خلال الإحدى عشر عاماً المنصرمة، وتعاونت بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمنظمة وفرقها وقدمت كل التسهيلات المطلوبة لإنجاح مهماتها. وخلال الفترة من تشرين الثاني 2023 ولغاية أيار 2024، عُقدت ثلاث جولات من المشاورات بين خبراء اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان، وقدمت سورية خلالها كل ما هو مطلوب منها من تعاون وتسهيلات لإنجاح مهمة هذا الفريق، ليس من الناحية اللوجستية فقط، بل بكل المعلومات المضمونية المطلوبة. وقد أسفرت نتائج المشاورات عن حل ثلاث مسائل عالقة في الإعلان الأولي السوري. ورغم كل ذلك، تحاول الأمانة الفنية للمنظمة وبعض الدول الغربية استباق نتائج تلك المشاورات الجارية بين سورية وفرق الأمانة الفنية، من خلال توجيه اتهامات مُسيسة لا أساس لها على الإطلاق. كاتهام سورية بعدم التعاون وبأنها لا تزال تخفي برنامجاً كيميائياً.

السيد الرئيس،

تؤكد الجمهورية العربية السورية بأن الدول الغربية تستمر بانتهاك نصوص وأحكام الاتفاقية، وممارسة كل أشكال الضغوط على الأمانة الفنية للمنظمة. وترفض سماع أي رأي يخالف توجهاتها

وما لايخدم أجنداتها السياسية. فقد شكّل اعتماد وتمرير قرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في حزيران عام 2018، وما نتج عنه من إنشاء فريق غير شرعي، خرقاً فاضحاً لنصوص الاتفاقية. وهناك الكثير من الأمثلة على تلك الانتهاكات، وكان آخرها، مخالفة ما تنص عليه الفقرة /23/ من المادة الثامنة في الاتفاقية، من خلال إبعاد الاتحاد الروسي عن عضوية المجلس التنفيذي، إضافة إلى اعتماد الكثير من القرارات المُسيسة من خلال التصويت والابتعاد عن توافق الآراء.

لقد حولت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى ساحة لتصفية حساباتها الجيوسياسية العدوانية الاستعمارية، مع بعض الدول التي لا تتماهى مع سياساتها، وأضحت استقلالية هذه المنظمة على المحك، ولم تعد مؤهلة لتحقيق الغرض منها في ظل هذا الواقع، وبات من الصعب استعادة مصداقيتها وقيامها بإنجاز المهام المنوطة بها. ونتيجة التدخل السياسي من قبل الدول الغربية تواجه المنظمة حالياً أزمة مصداقية وخلافات واستقطاب وانقسامات داخلها. وتستكمل الدول الغربية نهجها هذا باعتماد قرارات مُسيسة تستهدف دولاً أطرافاً في الاتفاقية من خلال اللجوء إلى التصويت، وخير مثال على ذلك، القرار المُسيس الذي تم اعتماده من خلال التصويت في الدورة الـ /28/ لمؤتمر الدول الأطراف ضد سورية. هذا القرار المُثير للجدل للغاية، الذي لا يعكس إرادة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بل يعكس إرادة /69/ دولة فقط من أصل /193/ دولة، إن هذا القرار، الذي يتعارض مع أحكام الاتفاقية وولاية المنظمة، بُني على فبركات وأكاذيب وخداع وتضليل واتهامات باطلة لا أساس لها، ويمثل خطوة خطيرة أخرى نحو فقدان هذه المنظمة لمصداقيتها، ويعمل على تحقيق أغراض تتعارض مع أهداف المنظمة. وتُشير نتيجة التصويت هذه إلى أن أكثر من ثلثي الدول الأطراف في الاتفاقية ترفض هذا النهج والسلوك الغربي الهدام. وما يجري في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو جزء من نمط من عمليات الخداع ذات الدوافع الجيوسياسية التي تم تنفيذها قبل ثلاثة عقود في العراق وغيرها من الأماكن الأخرى في العالم والشواهد كثيرة.

السيد الرئيس

تُعرب الجمهورية العربية السورية عن قلقها الشديد إزاء ما تتعرض له روسيا الاتحادية من استهداف من قبل الدول الغربية، وخاصة محاولاتها الأخيرة توجيه اتهامات باطلة لروسيا باستخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة في أوكرانيا، حيث تستخدم الدول الغربية السيناريو الذي اتبعته ضد سورية، في طريقة الاستهداف والتصعيد وكيل الاتهامات الباطلة التي لا أساس لها على الإطلاق، عندما فشلت في تحقيق أجنداتها السياسية المعادية لسورية وروسيا.

السيد الرئيس

تنعقد الدورة الحالية للمجلس التنفيذي ونحن نعيش فصول حرب الإبادة الجماعية والتّطهير العِرقي التي يشنّها جيش الكيان الصهيوني بسلاح أمريكي- غربي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة منذ أكثر من تسعة أشهر، والتي أدّت إلى استشهاد أكثر من /38/ ألفاً مُعظمهم من الأطفال والنّساء، وإصابة أكثر من /85/ ألفًا آخَرين، وتدمير أكثر من 90 بالمئة من المنازل والبنايات في القطاع، بدعمٍ مُباشرٍ سياسيّ وعسكريّ من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. وهذا الأمر لا يحتاج إلى إثبات، ويكفي العودة لتصريحات ومواقف الإدارة الأمريكية، وآخرها ما قاله بايدن خلال المناظرة مع دونالد ترامب يوم /28/ حزيران 2024، عندما قال: الولايات المتحدة "أكبر مصدر لدعم إسرائيل في العالم"، وأضاف بايدن "نحن نزود إسرائيل بكل الأسلحة التي تحتاجها ومتى تحتاجها. لقد كشفت هذه الحرب والجرائم ضد الإنسانية عدالة القضية الفلسطينية على مستوى العالم، وبذات الوقت انكشفت حقيقة الكيان الصهيوني الإجرامية، وكذب ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض الدول الغربية عن حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من الشعارات الأخرى. وقد كشفت حرب الإبادة على غزة حقيقة مبادئ الحرية والديمقراطية التي نادت بها الدول الغربية. وتبين أنها تقوم على الكذب والنفاق. وخير مثال على ذلك، الاستمرار بتقديم كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي

لإسرائيل، وعمليات القمع الوحشية غير المسبوقة، التي تعرض لها طلاب الجامعات في العديد من الدول الغربية لمجرد أنهم قالوا كلمة حق ورفضوا الانحياز الأعمى لقياداتهم السياسية مع الصهيونية، وطالبوا بوقف جرائم الإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني. لقد تحوّل الحرم الجامعي في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الى غوانتنامو آخر. لقد بات واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية شركاء حقيقيين في جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، وهم يشجعون بسياساتهم الكيان الصهيوني على الاستمرار في حرب الإبادة هذه ومواصلة جرائمه واعتداءاته المتكررة على الأراضي السورية.

في هذا السياق، نؤكد دعمنا لطلب دولة فلسطين بالتحقيق بحوادث استخدام الكيان الصهيوني للأسلحة الكيميائية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. ونطالب الأمانة الفنية بالتحرك والقيام بمهامها وفقاً لولايتها، كما تحركت الأمانة الفنية في أماكن أخرى، فالتذرع بعدم وجود أدلة وبأن الوضع الأمني لا يسمح بالتحقيق هو أمرٌ غير مقبول، ويُبيّن الازدواجية في المعايير. والسؤال، هل قامت فرق التحقيق التابعة للأمانة الفنية بزيارة مواقع الحوادث المزعومة في سورية؟ الجواب لا. وللمعلومات فقط، كل التقارير التي صدرت عن المنظمة في حوادث مزعومة في سورية لم تقم فرق المنظمة بزيارة مواقع تلك الحوادث على الإطلاق.

<u>السيد الرئيس،</u>

يُشكل الإرهاب الكيميائي أحد الأخطار الجسيمة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وما نأسف له هو تجاهل الأمانة الفنية للمنظمة، بوصفها منظمة دولية، كل التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتلك التي تُقدمها اللجان والفرق المتخصصة إلى مجلس الأمن، والتي تؤكد جميعها بأن المجموعات المدرجة على قوائم مجلس الأمن ككيانات إرهابية، مثل تنظيم هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، قد تمكنت من امتلاك أسلحة متطورة، ومنظومات جوية استخدمها الإرهابيون في مناسبات متعددة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. إن هذه التقارير تؤكد التحذيرات التي أطلقتها سورية منذ عام 2011،

والرسائل التي أبلغت فيها سورية مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عما يقوم به الإرهابيون في سورية من تحضيرات لاستخدام أسلحة كيميائية، ومن حالات متعددة تم فيها استخدام تلك الأسلحة في أكثر من حادثة ضد المواطنين المدنيين وعناصر الجيش العربي السوري، من دون أن تلقى تلك الرسائل أي اهتمام من قبل الأمانة الفنية للمنظمة. وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية أن سلوك الدول الغربية ، ضاعف خطر الإرهاب الكيميائي، وشجع التنظيمات الإرهابية على امتلاك الأسلحة الكيميائية واستخدامها ضد المدنيين السوريين وقوات الجيش العربي السوري، الأمر الذي قابلته الدول الغربية في المنظمة بالتجاهل التام والتبني الكامل لروايات المجموعات الإرهابية، بل واستخدام تلك الروايات ذريعة للعدوان العسكري على سورية، كالعدوان الثلاثي الأمريكي الفرنسي البريطاني في عام 2018 ضد سورية، واتهام سورية باستخدام أسلحة كيميائية.

في هذا السياق، تطالب الجمهورية العربية السورية جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بضرورة التقيد بما تنص عليه الفقرة /18/ من قرار مجلس الأمن 2118، وجميع القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي للمنظمة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تؤكد جميعها على الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونُشير بهذا الصدد إلى أن المعاقل المتبقية للإرهاب الدولي على الأراضي السورية تنتشر في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلالين الأمريكي والتركي في شمال شرق وشمال غرب وجنوب شرق سورية.

<u>السيد الرئيس،</u>

إن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل خطوة هامة جداً في ضمان إقامة نظام عالمي فعّال ضد الأسلحة الكيميائية. إلا أن هذا الأمر لن يتحقّق من دون إلزام إسرائيل بالإنضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبقية الاتفاقيات الدولية المتعلّقة بمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

وما تزال إسرائيل تتستر على ترساناتها من أسلحة الدمار الشامل وترفض الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغطاء ومساعدةٍ من الولايات المُتحدّة الأمريكيّة. وفي هذا الصدد نُعيد التذكير بما صرّح به وزير التراث في الحكومة الحالية لهذا الكيان قبل أشهر قليلة، من أن أحد الخيارات الإسرائيلية هو ضرب أبناء غزة بالسلاح النووي. إن هذا التصريح يؤكد ما دأبت إسرائيل على إخفائه حول حقيقة امتلاكها لهذا السلاح خارج أنظمة الرقابة الدولية بدعم من حلفائها في الإدارة الأمريكية وبعض الدول الغربية، الأمر الذي يشكل تهديداً جدياً للأمن والاستقرار وحياة شعوب المنطقة. ولم يحظَ هذا التصريح الرسمي العلني بأي اهتمام من الدول الغربية الداعمة للكيان الإسرائيلي.

السيد الرئيس،

تؤيد الجمهورية العربية السورية ما جاء في الوثيقة المهنية والموضوعية رقم EC-106/NAT.3 تاريخ /7/ حزيران 2024، التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية إلى الأمانة الفنية والدول الأطراف حول التقدّم المُحرَز على صعيد إتمام تدمير الأسلحة الكيميائية التي خلّفتها اليابان في أراضي الصين. ونحث اليابان على الالتزام بما تم الاتفاق عليه مع الصين، حفاظاً على سلامة أرواح الشعب الصيني وممتلكاته والبيئة والإيكولوجيا. ورغم أن الصين قد ذكرت بوضوح فشل اليابان في تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة وما تم الاتفاق عليه مع الجانب الصيني، إلا أن المدير العام في تقريره الصادر بالوثيقة رقم EC-106/DG.16 تاريخ /1/ تموز 2024، لم يُشر إلى هذا الفشل على الإطلاق، ولم يتطرق إلى مشاغل الصين وما قدمته الصين من تسهيلات ومساعدة لليابان على نحو فاعل، لإنجاز ما هو مطلوب منها.

السيد الرئيس

تدعو سورية إلى التعاون الدولي لمواجهة القيود غير الشرعية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الغربية الأخرى، على نقل التكنولوجيا العلمية للأغراض السلمية إلى الدول النامية، وإخضاعها للتدابير القسرية أحادية الجانب غير شرعية ضد بعض

الدول الأخرى، بهدف منعها من تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية لشعوبها، ومنعها من استخدام الكيمياء للأغراض السلمية في مخالفة صريحة لأحكام الاتفاقية وللقانون الدولي. وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية أن الولايات المتحدة وحلفاءها مستمرون بفرض سياسات الهيمنة والحصار والإكراه والإجراءات القسرية أحادية الجانب. إن تلك الإجراءات تمثل أداة للإكراه والضغط الاقتصادي والابتزاز السياسي، وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 2625 الصادر بتاريخ 24 من تشرين الأول عام 1970. لقد بات واضحاً أن من ينتهك قرارات الأمم المتحدة وأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومعهم بعض الدول الأخرى. وفوق كل ذلك، نسمع من تلك الدول الحديث عما تسميه "النظام القائم على القواعد" كبديل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي، لكن الثابت أن هذا النظام هدفه تحقيق مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية ضيقة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فقط، ويبرر ممارسة أعمال العدوان واحتلال ونهب للثروات في العديد من الدول، ومنها سورية، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بنهب الثروات الوطنية السورية وحرمان الشعب السوري منها في شمال شرق سورية، إضافة إلى تدريب ورعاية الإرهابيين في تلك المنطقة.

ويندرج في إطار التدابير القسرية أحادية الجانب غير الشرعية واللاأخلاقية القرار الذي عملت الدول الغربية على فرضه وتمريره في الدورة الـ /28/ لمؤتمر الدول الأطراف لعام 2023 والذي يُمثل إرادة /69/ دولة طرف في الاتفاقية من أصل /193/ دولة، في خرق صارخ لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشر من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإمعاناً منها في فرض المزيد من الإجراءات القسرية غير الشرعية، التي تُشكّل بآثارها، واسعة النطاق، حرباً مباشرةً وشاملةً ضد حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين، وتقويضاً لسبل استعادة أمنهم واستقرارهم وسبل عيشهم.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة بعد المائة للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية